

قياس أثر صدمات النفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2019)

أ.م.د. خليل إسماعيل عزيز
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
Khalil14@tu.edu.iq

الباحث: فراس محمود مهدي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
firmas.m.m15@st.tu.edu.iq

المستخلص:

تشير الأدبيات الاقتصادية الى ان صدمات النفقات العامة تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد، من خلال تأثيرها على معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية وهذا ما اكد عليه كينز خلال ازمة الكساد العالمي، اما في العراق فان السياسة المالية تلعب دوراً محورياً في الاقتصاد العراقي لا سيما في جانب النفقات، لذا فقد حاولت الدراسة قياس العلاقة بين صدمات النفقات العامة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بالنتائج المحلي الاجمالي والتضخم وسعر الصرف، من خلال استخدام منهجية التكامل المشترك ودالة الاستجابة المحفزة، وقد توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة وتأثير معنوي لصدمات النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي، وعدم وجود تأثير معنوي لصدمات النفقات العامة على كل من التضخم وسعر الصرف في العراق للمدة من عام 2004 الى عام 2019.

الكلمات المفتاحية: صدمات النفقات العامة، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، سعر الصرف.

Measuring the impact of public expenditure shocks on some macroeconomic variables in Iraq for the period (2004-2019)

Researcher: Firas. M. Mahdi
College of Administration and Economics
Tikrit University

Assist Prof. Dr. Khalil. I. Aziz
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The economic literature indicates that public expenditure shocks play a major role in the economy, through their impact on most macroeconomic variables, and this was emphasized by Keynes during the global depression crisis. As for Iraq, fiscal policy plays a pivotal role in the Iraqi economy, especially on the expenditure side. Therefore, the study attempted to measure the relationship between public expenditure shocks and some macroeconomic variables represented in GDP, inflation and the exchange rate, through the use of the joint integration methodology and the catalytic response function. And the absence of a significant impact of public expenditure shocks on inflation and the exchange rate in Iraq for the period from 2004 to 2019.

Keywords: public expenditure shocks, Gross domestic product, inflation, exchange rate.

المقدمة

تلعب السياسة المالية دوراً كبيراً في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويبرز دور السياسة الانفاقية منها بصورة أكبر في الدول النامية ذات الهيكل الانتاجي غير المرن،

كون ان الانفاق العام يمثل جزء الجزء الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي فإن حدوث صدمات (ايجابية او سلبية) على مستوى النفقات العامة يكون له اثرا كبيرا على معظم متغيرات الاقتصاد الكلي.

اما في العراق والذي شهد العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية بعد عام 2003، ولعل اهمها الصدمات المستمرة في النفقات العامة، اذ تسعى الدراسة الى التعرف على الصدمات التي طرأت على النفقات العامة ومدى تأثيرها على بعض اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، سعر الصرف).

مشكلة البحث: تشير الادبيات الاقتصادية الى ان هناك تأثير حقيقي لصدمات النفقات العامة على معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية، وفي مقدمتها الناتج المحلي الاجمالي والتضخم وسعر الصرف، الا ان هذا التأثير يختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في تلك الدولة، علاوة على كيفية تأثير صدمات النفقات العامة في تلك المتغيرات، وتكمن مشكلة البحث في قياس مدى تأثير صدمات النفقات العامة على نمو الناتج المحلي الاجمالي والتضخم وسعر الصرف في العراق خلال المدة المدروسة.

أهمية البحث: تتأتى أهمية البحث من أهمية قياس العلاقة القائمة بين صدمات النفقات العامة ونمو الناتج المحلي الاجمالي، وتبرز هذه الأهمية بشكل كبير في الدول النامية ومنها العراق الذي يعاني من تباطؤ في عملية التنمية الاقتصادية.

فرضية البحث: يفترض البحث ان هناك تأثير ايجابي لصدمات النفقات العامة على كل من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم وسعر الصرف في العراق

هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على مدى تأثير صدمات النفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق

نطاق البحث: مكانياً يتحدد نطاق البحث على مستوى الاقتصاد العراقي، اما زمانياً فيقتصر على المدة من عام 2004 الى عام 2019.

منهجية البحث: يعتمد البحث على تطبيق المنهج الكمي القياسي لتبيان العلاقة بين صدمات النفقات العامة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق.

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي لصدمات الانفاق العام

اولاً. ماهية الصدمات: تواجه اغلب الدول بين الحين والآخر العديد من الاختلالات الاقتصادية المختلفة، كاختلاف معدلات النمو الاقتصادي والتقلبات في الطلب والعرض الكلي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، لتشكل تلك الاختلالات في حالة كانت كبيرة صدمات اقتصادية تؤثر ايجابياً او سلبياً في الاقتصاد الكلي، الامر الذي دعا الكثير من المختصين بالعديد من الدراسات النظرية والتطبيقية للبحث في ماهية تلك الصدمات وتحديد مصادرها فيما إذا كانت داخلية ام خارجية وإيجاد التفسيرات المقنعة لها والوصول إلى مفهوم الصدمات الاقتصادية وأنواعها وما يترتب عليها من اثار اقتصادية.

1. مفهوم الصدمات: تعد الصدمات السبب الرئيس في حدوث الأزمة، والأزمة هي مؤشر لوجود خلل ناجم عن حدث مفاجئ من شأنه أن يؤثر مادياً ومعنوياً في النظام الاقتصادي، وعليه تكون الصدمة بداية لحدوث الأزمة والتي ينجم عنها اختلال في التوازن، ويمكن الحد من الاثار السلبية للصدمة عندما يكون هناك تنبؤ بوقوعها ومن ثم اتخاذ الإجراءات الوقائية التي يمكن أن تقلل من تأثير هذه

الصدمات، وفي أغلب الأحيان لا يتطلب التعامل مع الصدمة سوى استيعاب وامتصاص قوتها في بداية وقوعها وبعدها التعرف على الأسباب الحقيقية التي تقف وراء حدوث هذه الصدمة (الكبيسي، 2010: 142).

ويرى بعض الاقتصاديين بأن الصدمة ليست إلا انحراف في سلسلة المتغيرات الاقتصادية عن الاتجاه العام، ولتحقيق ذلك يتم محاولة الفصل بين الاتجاه العام والصدمة الاقتصادية بواسطة تقدير الانحدار الخطي (ناصر، 2007: 20).

2. الصدمات الاقتصادية: هي التغيرات التلقائية أو المفاجئية التي تتسبب في انتقال منحى الطلب الكلي أو منحى العرض الكلي أو كليهما (الجبوري وحسين، 2019: 13).

وتأسيساً على ما تقدم من المفاهيم سابقة حول الصدمات الاقتصادية ومن أجل فك الارتباط والالتباس والتشابك فيما بينها، فإن الباحثان توصل إلى مفهوماً للصدمات الاقتصادية وعلى النحو الآتي: (حدث غير متوقع ومفاجئ يتضمن اضطراب حاد سلبي في الغالب في المتغيرات الاقتصادية، بفعل عوامل من خارج أو داخل النظام الاقتصادي مثل الازمات الاقتصادية والسياسية والحروب والكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى تغييرات مهمة في السياسات الاقتصادية الداخلية).

3. أنواع الصدمات الاقتصادية: تقسم الصدمات الاقتصادية إلى قسمين رئيسيين:

أ. الصدمات الداخلية: وتقسم إلى:

❖ **الصدمات النقدية:** ويقصد بالصدمات النقدية الزيادة المهمة والمفاجئة في وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، وتكون الصدمات النقدية على شكل زيادة أو نقصان في الطلب على النقود نسبة إلى كمية النقود المعروضة منها، وهي السلوك الذي يتبعه البنك المركزي بالتدخل بالمعروض النقدي من خلال عمليات السوق المفتوحة، ويعتبر هذا النوع من الصدمات من أكثر الأنواع حدوثاً في البلدان النامية وغالباً ما تحدث هذه الصدمات عندما يكون هناك حدث مفاجئ في أسواق النقد مثال ذلك التغير المفاجئ في سعر الصرف أو عرض النقد أو سعر الفائدة (الوائلي، 2012: 34).

❖ **الصدمات الحقيقية:** وهي الصدمات التي تحدث من خلال اعتماد تكنولوجيا جديدة أو نتيجة حدث مفاجئ في أسواق السلع والخدمات أو حدوث تقلبات في أسعار المواد الأولية والتي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي (الجبوري وحسين، 2019: 48).

ب. الصدمات الخارجية: وهي أحداث خارجية مفاجئة إيجابية أو سلبية يتعرض لها الاقتصاد دون أن يكون للقائمين عليه القدرة الفاعلة في التنبؤ بتلك الأحداث والسيطرة عليها تظهر هذه الصدمات من خلال الأحداث الخارجية التي يتعذر السيطرة عليها، ولهذه الصدمات آثار قوية على مستوى الدخل، ومن أهم أسبابها: (بن يحيى، 2016: 136).

❖ **تغير عوائد الصادرات:** تكون هذه الصدمات إما سلبية أو إيجابية، فالصدمة السلبية تؤدي إلى حدوث الكساد بسبب انخفاض الصادرات وعادة ما تحدث هذه الصدمات نتيجة انخفاض الإيرادات من العملة الأجنبية، والصدمة الإيجابية تكون على العكس فتحدث عند زيادة عوائد الصادرات وارتفاع الإيرادات.

❖ **التضخم المستورد:** وهو انتقال عدوى التضخم من الاقتصاد الأجنبي إلى الاقتصاد المحلي، ويحدث ذلك عند استيراد السلع والخدمات بأسعار عالية من الخارج.

❖ **ارتفاع تكاليف الاقتراض من الخارج:** تعرف القروض الخارجية بأنها الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أكثر من سنة وهو مستوجب من الهيئات والأفراد من غير المقيمين ويتم سداؤه

بالعملات الأجنبية، وان زيادة تكلفة القروض التي تمنحها الحكومات الأجنبية الى حكومات اخرى والمتمثلة بارتفاع اسعار الفائدة على القروض تعتبر احد اهم اسباب الصدمات الخارجية، والتي تواجه السياسة المالية للدولة باعتبارها تزيد من اعباء الدين الخارجي للدولة المقترضة، وان السبب الاهم في لجوء الدول للاقتراض الخارجي هو احتياجها لتسديد التزاماتها المالية لعدم كفاية مواردها الداخلية من سداد هذه الاحتياجات (البدراني، 2009: 193-194).

ج. الصدمات الموسمية: وهي الصدمات التي تمتاز بكونها قصيرة الاجل ويكون تأثيرها على ميزان المدفوعات لفترة زمنية معينة وان هذه الصدمات تحدث في الدول التي تعتمد في تصديرها على سلعة واحدة معينة وفي موسم معين (بن يحيى، 2016: 136).

د. الصدمات الدورية: تحدث مثل هذه الصدمات في الاقتصادات المفتوحة والتي تشكل فيها التجارة الخارجية نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الاجمالي، وان الاقتصاد سيمر بأوقات الكساد والازدهار التي يمر بها الاقتصاد العالمي والتي تنعكس على صادرات هذه الدول بشكل كبير.

هـ. الصدمات العشوائية: تحدث هذه الصدمات نتيجة للظروف الطارئة التي تحدث على سبيل المثال بسبب الفيضانات او الكوارث الطبيعية او الحروب والتي تؤدي الى خسائر كبيرة في المنشآت الحيوية وتنتهي هذه الصدمات بعد انتهاء هذه الاحداث ولكن تؤدي الى حدوث خلل في التوازن الاقتصادي للدولة (ايوب، 2006: 33).

و. الصدمات السياسية: وهي احدى انواع الصدمات الناتجة عن تغيير الانظمة السياسية والتي تغير التوجه الاقتصادي فتؤدي الى انخفاض مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للدولة (سلمان، 2010: 143).

ثانياً. صدمات الإنفاق العام: غالبية الدراسات تجمع على أن الإنفاق العام على قطاعات التعليم والصحة ومشاريع البنية التحتية وقطاع الإسكان والمواصلات والاتصالات وغيرها من القطاعات يزيد إنتاجية العمل التي لها دور أساسي في عملية التنمية، وفي نفس الوقت يتساعد الاستثمار المحلي لأي اقتصاد بما يعزز النمو الاقتصادي (Caldara, Kamps, 2008: 16).

أن النفقات الحكومية تتحدد سلفاً وفقاً للأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها من ناحية، والايادات التي تتمكن من الحصول عليها الحكومة من ناحية اخرى، إلا ان في حالات اخرى تضطر الحكومة إلى زيادة أو خفض النفقات العامة لأسباب خارجة عن سيطرتها، وفي هذه الحالة سيترك هذا التغير في النفقات تأثيراً على المتغيرات الاقتصادية الكلية، يصح تسميتها بصدمة الإنفاق الحكومي.

ويقصد بصدمة الإنفاق الحكومي الفرق بين الإنفاق الحكومي الفعلي والإنفاق الحكومي المخطط، وبعبارة اخرى هي التغيرات في القيمة الحالية للإنفاق الحكومي بسبب عوامل خارجية أو داخلية، وهي التغيرات في الإنفاق الحكومي المؤقتة لمواجهة حالات طارئة أو استثنائية، وفي بعض الاحيان يكون الإنفاق الحكومي المحدد مسبقاً هو انعكاساً لصدمة خارجية سالبة أو موجبة مثلاً عند زيادة أو انخفاض الايرادات النفطية في سنة معينة سينعكس على زيادة أو انخفاض كبير في الإنفاق الحكومي للسنة القادمة (Valerie, A.Ramey, 2009: 4-6).

اذ يتغير الأنفاق العام عند مواجهة ظروف طارئة غير متوقعة، فتحدث طفرات زيادة أو انخفاض في النفقات بحيث يتخذ الإنفاق نمطا مشابها للقفزات خلال تلك الظروف وتأتي هذه

القفزات متزامنة مع فترات الازمات السياسية والازمات الاقتصادية والحروب أو خلال فترات الاضطرابات الاجتماعية.

وقد تبلغ النفقات الحكومية في اعلى مستوياتها خلال الحروب وأنها لن تنخفض إلى مستوى ما قبل الحرب الا بعد انتهاء الحرب، وان مثل هذا الانفاق التوسعي تتحمله الشعوب من خلال زيادة الاعباء الضريبية والتي تزداد خلال فترات الحروب بما ينسجم والطاقة الضريبية للمجتمع، مما يساعد الحكومة على القيام بمهامها.

اذ تبقى الضرائب بالعادة مستقرة في فترات السلام والرخاء عند حدود الطاقة الضريبية المقبولة اقتصاديا واجتماعياً، ففي فترات السلام تظهر فجوة بين رغبات الحكومة في الإنفاق وقدرتها الفعلية على ذلك، اما في حالات الحروب والاضطرابات الاجتماعية تنقلص الفجوة وتتصاعد الطاقة الضريبية إلى مستويات أعلى، انطلاقاً من أن معدلات الضريبة العالية تصبح أكثر قبولاً في هذه الحالات وتحصيلها أكثر جدية مع إمكانية فرض ضرائب جديدة. (Ramachandra, 1993: 10)

وقد تحدث التقلبات في الانفاق الحكومي لأسباب سياسية حيث يظهر التداخل ما بين الاعتبار السياسية و السياسة المالية واضحاً أثناء الحملات الانتخابية إذ أن الفئة المتفوقة سياسياً تستعمل سلطتها المالية للحفاظ على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق النفقات العامة أو السياسة الضريبية التي أصبحت تستخدم كوسيلة قوية للتأثير الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق زيادة مستوى الانفاق العام وتسجيل عجز في الموازنة العامة لزيادة الطلب الكلي الفعال، وخلق وظائف حكومية جديدة مؤقتة (بصفة عقود)، ولكن التجاوز الذي يحصل قبيل الانتخابات يمكن ان تتبعه مشاكل فقد اثبتت التجربة الدولية انه في كثير من الحالات تضطر الحكومات الى اعتماد خطط تقشفية لموازنة سياساتها الانفاقية التوسعية التي كانت تنتهجها قبل الانتخابات، كما يمكن ان تؤثر هذه الدورة من الرخاء أو الكساد على النمو والاستقرار الاقتصادي في الامد البعيد (Min Shi, Jacobs, Svensson, 2006: 2)

أخيراً قد تواجه السياسة الانفاقية تغيرات مهمة عند دخول الاقتصاد في حالة كساد بسبب تأثيره بصدمة خارجية مثل (صدمة معدلات التبادل التجاري، تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي... الخ)، حيث ما إن يبدأ الاقتصاد في التباطؤ حتى يبدأ السياسيين وصناع القرار في المطالبة بضرورة أن تتخذ الحكومة خطوات حثيثة لمواجهة هذا التراجع، وسوف تكون الحلول جاهزة تتمثل بتخفيض الضرائب أو بزيادة الانفاق الحكومي أو كليهما معاً، فتحدث زيادة النفقات الحكومية من المصروفات التحويلية مثل (إعانات البطالة، كوبونات الطعام وباقي المدفوعات)، إذ ستساهم تلك المدفوعات بزيادة دخول بعض الافراد وتعوض ولو بشكل جزئي الانخفاض الذي طرأ على دخولهم، ومع تراجع الإيرادات الضريبية وزيادة المدفوعات التحويلية يحدث عجز في الميزانية، مما يثير الدهشة هنا أن عجز الميزانية يلعب دوراً مهماً في إعادة الاستقرار للاقتصاد (أوسيلفان وآخرون، 2014: 279).

المبحث الثاني: الإطار النظري للمتغيرات الاقتصادية الكلية

هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي يتأثر البعض منها بالصدمات الاقتصادية، ولكن على مستوى العراق ولما يمر به من ظروف استثنائية سوف نقتصر في هذا

البحث على دراسة اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق لقياس أثر صدمات الانفاق العام عليها.

اولاً. الناتج المحلي الاجمالي: يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجمل القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم انتاجها من قبل دولة ما خلال سنة معينة، ويعرف ايضاً بأنه مجموع قيم السلع والخدمات النهائية بمختلف انواعها بما في ذلك: (مخصصات استهلاك السلع الاستثمارية او الاستثمار الإحلالي) (خضير وعبد الله، 2018: 334).

ومن خلال التعريف يجب ان يتم التمييز بين الناتج المحلي الاجمالي النقدي(الاسمي) بالأسعار الجارية وبين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة.

1. الناتج المحلي الاجمالي النقدي (بالأسعار الجارية): هو قيم السلع والخدمات النهائية التي تقاس بالأسعار العادية في السوق، ولكنه لا يعكس التغير الحقيقي في الناتج فعند زيادة الاسعار من سنة الى اخرى تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بسبب زيادة الأسعار وليس الكمية المنتجة.
2. الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة): هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنوات مختلفة التي تقاس بسعر واحد (سعر سنة الاساس) وذلك لبيان الكمية الحقيقية المنتجة فقط دون التغير في الاسعار ويحتسب بضرب الكميات المنتجة في الاسعار الثابتة (المحيميد والجراح، 2010: 5-6).

ومن هنا تبرز اهمية الناتج المحلي الاجمالي: (السلمان والبكر، 2016: 22-23).

أ. يلخص الناتج المحلي الاجمالي النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة.

ب. يلخص الناتج المحلي الاجمالي ما تحصلت عليه عناصر الانتاج من عوائد لمساهمتها في الانتاج المحلي.

ج. يعدّ مؤشر اقتصادي مهم ويستخدم للتحليلات الاقتصادية ووضع السياسات والخطط التنموية ولمعرفة توجهات الاقتصاد الحالي.

د. يستعمل الناتج المحلي الاجمالي السلاسل الزمنية لغرض التنبؤات الاقتصادية الهامة لمتخذي القرار الاقتصادي، ويتم استخدامه كمؤشر لحساب نصيب الفرد الواحد ولقياس مستوى المعيشة.

هـ. ويستخدم كذلك كمؤشر للمقارنة بين الدول من ناحية تحديد مستوى الاداء الاقتصادي للدولة.

ويمكن التمييز بين الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي:

- فالناتج المحلي الاجمالي: هو اجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية التي يتم انتاجها داخل الاقتصاد المحلي عن طريق عناصر الانتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية محددة تكون عادة سنة.

- الناتج القومي الاجمالي: هو اجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية التي تنتج بواسطة مواطني البلد سواء كانوا مقيمين خارج البلد ام خارجه، باستثناء القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة بواسطة غير المواطنين خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة.

ثانياً. التضخم: يعتبر التضخم أحد أبرز الظواهر الاقتصادية غير المرغوبة التي تعاني منها اغلب اقتصاديات دول العالم، ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية وزيادة مستويات الاسعار.

ويعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، والمقصود بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ان كافة اسعار السلع والخدمات في الاقتصاد تكون مرتفعة عن معدلاتها السابقة بما فيها تكاليف عناصر الانتاج، فالتضخم هو التغير النسبي في المستوى العام للأسعار، وقد جرت العادة على اعتماد الرقم القياسي لأسعار المستهلك وذلك لان سلة المستهلك تمثل المعروض من السلع والخدمات المنتجة المحلية والمستوردة (علاوي، 2016: 435).

لقد واجه الاقتصاد العراقي منذ بداية التسعينات ولغاية يومنا هذا تقلبات في معدلات التضخم، إذ تركت اثاراً سلبية على كافة القطاعات الاقتصادية، اهمها تعميق الاختلالات الهيكلية لبنية الناتج المحلي، إذ اتسعت الفجوة بين القطاعات الانتاجية التي تعد احد اهم روافد العرض السلعي الحقيقي والانشطة الخدمية التي تشكل مصادر الطلب المحلي، اذ نمت الاخيرة بمعدلات تفوق مثيلتها في القطاعات السلعية ولاسيما بعد تحول معظم المستثمرين باتجاه الانشطة الخدمية ذات المردود السريع، ولقد مثل هذا الاختلال عقبة حقيقية امام تنامي مقدرة القطاع الانتاجي الحقيقي على مواجهة النمو المتسارع للطلب الكلي، إذ اتسم الاقتصاد العراقي بعدد من الخصائص التي ادت الى زيادة الضغوط التضخمية، فالحروب والعقوبات الاقتصادية وضعف هيكلية الاقتصاد علاوة الى الاحداث التي مرت ما بعد 2003 من فساد اداري ومالي ووضع امني متردي تعد من العوامل التي ساهمت في بروز ظاهرة التضخم وتزايد معدلاته (صالح، 2010: 46).

ثالثاً. سعر الصرف: يعتمد اختيار نظام سعر الصرف على طبيعة البيئة الاقتصادية للبلد المعني والمحيط الدولي وشركائه الماليين والتجاربيين، إذ إنَّ البيئة الاقتصادية المستقرة تستخدم انظمة صرف تختلف عن انظمة صرف التي تتبناها البيئة الاقتصادية غير المستقرة، وقد تتعرض الاقتصادات الى انواع مختلفة من الصدمات منها صدمات داخلية سواء كانت نقدية (اسمية) او حقيقية او صدمات خارجية او الى النوعين معاً والتي تؤثر بشكل كبير على اختيار انظمة الصرف، ولأجل الوقوف على مفهوم سعر الصرف يتوجب معرفة معنى اصطلاح سعر الصرف الاجنبي، فهو يحمل اكثر من مفهوم فتارة يشير الى مفهوم النقد الاجنبي، واخرى يقصد به عملية تبادل النقود الاجنبية او هو تعبير عن المفهومين في ان واحد (الغالبى، 2017: 16).

1. **سعر الصرف الاسمي (ER):** هو السعر النسبي لعمليتي دولتين مختلفتين، فسعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية: هو عدد الوحدات من العملة الاجنبية المطلوبة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية.

ولأجل الدقة العلمية في التعامل مع سعر الصرف لا سيما ان التعاملات السوقية ووسائط التواصل تتناول توصيفات غير موحدة لسعر الصرف، فان الاساس في عملية حساب سعر الصرف هو العملة المستهدفة، اذ يكون مقام النسبة وحدة واحدة من العملة المستهدفة بينما يحتوي البسط على عدد الوحدات من العملة الاخرى محل الحساب، فعندما نريد حساب سعر صرف الدينار العراقي مقابل عملة اخرى مثل الدولار نضع 1 دينار في البسط وما يدفع من دولار أو اجزائه للحصول عليه في المقام مثل: 1/0.00083 دولار/دينار، وعندما يكون سعر صرف الدولار هو المستهدف بالحساب: 1/1200 \$ دينار/دولار.

وان تعدد العملات يأتي نتيجة لقيام كل دولة بالاحتفاظ بحق اصدار عملتها المحلية بهدف السيطرة وادارة المعروض من النقد المحلي، والذي يعتبر الهدف الرئيسي للسلطة النقدية، وتبرز الحاجة الى تحويل العملة المحلية الى عملة اجنبية عندما يكون هناك طلب محلي على الاستيرادات

أو أي تسديد لأي التزام أو تحويل خارجي، وبالعكس عند تحويل العملة الأجنبية الى عملة محلية من قبل الأجانب فان ذلك ينجم عن الطلب على الصادرات من قبلهم، او لغرض تسديد التزام داخلي مترتب عليهم او اي عملية تحويل من الخارج الى داخل الاقتصاد المحلي، ويسمى سعر الصرف هذا بسعر الصرف الاسمي والذي يعتبر الأكثر تداولاً بين الجمهور والذي نراه في النشرات ومنصات التداول (الداغر، 2018: 300).

2. سعر الصرف الحقيقي (Real Exchange Rate (RER: ظهر استخدام اسعار الصرف الحقيقية بدلاً من اسعار الصرف الاسمية على اثر تزايد معدلات التضخم في العالم، وللتقلبات التي تحدث في اسعار الصرف الاسمية باعتبارها ناجمة في الغالب من تقلبات الاسعار، وقد تم اللجوء الى سعر الصرف الحقيقي في التحليل الاقتصادي لمتابعة آثار السياسة الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، اذ ان سعر الصرف الحقيقي لا يقع التعامل به في الاسواق، ويعرف بانه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها الى الاسعار المحلية مقاساً بعملة مشتركة (الغالب، 2017: 16).

يعدُّ سعر الصرف الذي يأخذ بالحسبان النسبة بين مستوى الاسعار المحلية ومستوى الاسعار لاقتصاد الدولة المقابلة أكثر اهمية بين جمهور الاقتصاديين والمهتمين بدراسة القيمة الحقيقية للعملة الحلية مقابل العملة الأجنبية، ويسمى هذا السعر بسعر الصرف الحقيقي ويمكن احتسابه وفق الصيغة الآتية:

$$RER = ER * P_1 / P_2$$

إذ إنَّ:

RER: سعر الصرف الحقيقي.

ER: سعر الصرف الاسمي.

P₁: المستوى العام للأسعار المحلية.

P₂: المستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي.

لذا فان سعر الصرف الحقيقي يمثل عدد الوحدات من السلعة الأجنبية المطلوبة لمبادلتها بوحدة واحدة من العملة المحلية، فكلما ارتفع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد المحلي مقابل المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الأجنبي ادى الى ارتفاع سعر الصرف للعملة المحلية، والعكس عند ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الأجنبي (الداغر، 2018: 302).

المبحث الثالث: قياس العلاقة بين الانفاق العام وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

في العراق للمدة من 2004-2019

لغرض تقدير الانموذج القياسي لابد من توصيف متغيرات الدراسة وهي كل من:

المتغير المستقل: صدمات النفقات العامة GE

المتغير التابع الاول: الناتج المحلي الاجمالي GDP

المتغير التابع الثاني: التضخم INF

المتغير التابع الثالث: سعر الصرف EX

اما السلسلة الزمنية فهي ممتدة من عام 2004 الى عام 2019 حسب الجدول (1)، ولكون السلسلة الزمنية قصيرة سوف نقوم بتحويل البيانات الى نصف سنوية ومن ثم اجراء الاختبارات القياسية.

الجدول (1): النفقات العامة (GE) والناتج المحلي الاجمالي (GDP) ومعدل التضخم (INF) وسعر الصرف (EX)

السنة	GE	GDP	INF	EX
2004	32117491	53235358.7	26.8	1452
2005	26375175	73533598.6	37.1	1469
2006	33487877	95587954.8	53.1	1467
2007	33545144	111455813	30.9	1255
2008	59403375	157026061.6	12.7	1193
2009	52567025	130642187	8.3	1170
2010	64351984	162064565.5	2.5	1170
2011	69639523	217327107.4	5.6	1170
2012	90374783	251907661.7	6.1	1170
2013	106873027	271091614	1.9	1170
2014	83556226	260610438.4	2.2	1188
2015	70397515	194680971.8	1.4	1190
2016	67069437	196924141.7	0.5	1190
2017	75490115	225722375.5	0.2	1190
2018	80873189	251064479.9	0.4	1190
2019	111723523	266190571.3	-0.2	1190

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على النشرات الاحصائية السنوية (2019-2004).
لا يتم اختيار الاختبارات القياسية بصورة عشوائية وانما يتم الاعتماد على سكون المتغيرات او السلسلة عبر الزمن، وحتى نتأكد من اختبار مدى سكون المتغيرات سوف نستخدم اختبار جذر الوحدة واختبار فليبس-بيرون الذي يوضح لنا مدى سكون تلك المتغيرات.
اولاً. اختبار جذر الوحدة للسكون بطريقة فليبس-بيرون:

الجدول (2): اختبار فليبس-بيرون للسكون

المتغيرات	المستوى			الفرق الاول		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.
GE	0.803	0.595	0.918	0.000	0.000	0.000
GDP	0.560	0.717	0.931	0.000	0.000	0.000
INF	0.672	0.655	0.143	0.000	0.000	0.000
EX	0.317	0.863	0.155	0.000	0.000	0.000

الجدول: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10.

إذ يبين الجدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة للسكون بطريقة فليبس-بيرون، علماً أن نتائج الاختبار وفقاً لطريقة ديكي فولر الموسع كانت متطابقة إلى حد كبير مع طريقة فليبس بيرون لذلك سيتم اعتماد اختبار فليبس بيرون لقياس استقرار السلاسل المدروسة، إذ تبين أن جميع المتغيرات كانت غير ساكنة عند المستوى بحدود ثقة (5%) سواء كان ذلك بوجود الحد الثابت أو الحد الثابت مع الاتجاه العام أو بدون الحد الثابت والاتجاه، وتبين بعد أخذ الفرق الأول لهذه السلاسل أصبحت ساكنة، وكذلك الحال بالنسبة لقيمة (t) المحتسبة حيث كانت عند المستوى ولجميع المتغيرات أكبر من القيم الجدولية عند مستوى (1%) وعند أخذ الفرق الأول أصبحت قيمة (t) المحتسبة أصغر من القيم الجدولية ولجميع المتغيرات، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن جميع السلاسل الزمنية أصبحت مستقرة من الدرجة الأولى $I(1)$.

ثانياً. نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون-جيسيلوس: عادة يتم استخدام هذا الاختبار في حالة السلاسل الزمنية القصيرة نسبياً لاختبار مدى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، إذ يتطلب هذا الاختبار أن تكون جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المدروسة متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ وهو ما أظهرته نتائج اختبار السكون وفقاً لطريقة فليبس بيرون وهذا يعني إمكانية استعمال هذا الاختبار الذي يختبر فرضية العدم (H_0) عدم وجود متجه تكامل مشترك مقابل الفرضية البديلة (H_1) وجود تكامل مشترك واحد على الأقل بين المتغيرات.

ونظراً لأننا نقيس أثر صدمة الإنفاق على ثلاثة متغيرات اقتصادية فسيكون لدينا ثلاثة اختبارات لتحديد مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة وكما يلي:

أ. تقدير أثر صدمة الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي، إذ يبين الجدول (3) وجود علاقة تكامل مشترك واحد بين المتغيرات المدروسة سواء كان ذلك وفقاً لاختبار الأثر (Trace Test) أو لاختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue Test) حيث كانت القيمة المقدرة أكبر من القيمة الحرجة في الحالتين وعند مستوى ($P=0.0098$) لاختبار الأثر و($P=0.0151$) بالنسبة لاختبار القيمة العظمى، وهذا يعني رفض فرضية العدم (H_0) والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك وقبول الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي أي وجود علاقة تكامل مشترك واحد فقط بين المتغيرين.

الجدول (3): اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لتقدير صدمة الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي

القرار	H_1	H_0	القيمة المقدرة لاختبار الأثر Trace		
			Prob. القيمة الاحتمالية	Critical Value القيمة الجدولية %5	Trace القيمة المقدرة
وفقاً لاختبار الأثر وجود تكامل مشترك عدد واحد عند المستوى 5%	$r = 1$	$r = 0$	0.0098	15.49471	19.99319

القرار	H ₁	H ₀	القيمة المقدرة لاختبار Maximum Eigenvalue Test		
			Prob. القيمة الاحتمالية	Critical Value القيمة الجدولية %5	Max القيمة المقدرة
وفقاً لاختبار القيمة العظمى يوجد علاقة تكامل مشترك واحد عند المستوى 5%	r = 1	r = 0	0.0151	14.26460	17.46350

الجدول: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.
 ب. تقدير أثر صدمة الإنفاق العام على معدلات التضخم: أظهرت نتائج تقدير أثر صدمة الإنفاق الحكومي على معدلات التضخم عدم وجود علاقة تكامل مشترك وعدم معنوية العلاقة حيث يبين الجدول (4) عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العام ومعدلات التضخم حيث كانت القيمة الحرجة أكبر من القيمة المحتسبة لكل من اختبار الأثر (Trace Test) وكذلك اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue Test) وكانت العلاقة غير معنوية عند المستوى (P= 0.6558).

الجدول (4): اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانس لتقدير صدمة الإنفاق العام على معدل التضخم

القرار	H ₁	H ₀	القيمة المقدرة لاختبار الأثر Trace		
			Prob. القيمة الاحتمالية	Critical Value القيمة الجدولية %5	Trace القيمة المقدرة
وفقاً لاختبار الأثر عدم وجود علاقة تكامل مشترك	r = 1	r = 0	0.6558	15.49471	6.3359
القرار	H ₁	H ₀	القيمة المقدرة لاختبار Maximum Eigenvalue Tes		
			Prob. القيمة الاحتمالية	Critical Value القيمة الجدولية	Max القيمة المقدرة
وفقاً لاختبار القيمة العظمى عدم وجود علاقة تكامل مشترك	r = 1	r = 0	0.6559	14.26460	5.669788

الجدول: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.
 ج. تقدير أثر صدمة الإنفاق العام على سعر الصرف: كذلك الحال بالنسبة لاختبار أثر صدمة الإنفاق العام على سعر الصرف، حيث كانت القيمة المقدرة أصغر من القيمة الحرجة ولكل من اختبار الأثر والقيمة العظمى وكانت غير معنوية أيضاً للاختبارين كما في الجدول (5) وهذا يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

الجدول (5): اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانس لتقدير صدمة الإنفاق العام على سعر الصرف

القرار	H ₁	H ₀	القيمة المقدرة لاختبار الأثر Trace		
			Prob. القيمة الاحتمالية	Critical Value القيمة الجدولية %5	Trace القيمة المقدرة
وفقاً لاختبار الاثر عدم وجود علاقة تكامل مشترك	r = 1	r = 0	0.3324	15.49471	9.3681
القرار	H ₁	H ₀	Maximum Eigenvalue Tes		
			Prob. القيمة الاحتمالية	Critical Value القيمة الجدولية	Max القيمة المقدرة
وفقاً لاختبار القيمة العظمى عدم وجود علاقة تكامل مشترك	r = 1	r = 0	0.7443	14.26460	4.980907

الجدول: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10. مما تقدّم ولغرض تقدير انموذج متجه تصحيح الخطأ هناك معلومة في غاية الأهمية قدّمها كل من انجل وجرانجر مفادها إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين موضوع الدراسة عندها فقط يمكن التعبير عن هذه العلاقة بطريقة انموذج تصحيح الخطأ، وبذلك يعدّ من أفضل النماذج التي توضح العلاقة بين المتغيرات المدروسة، وعليه وبما ان نتائج اختبار التكامل المشترك وفقاً لطريقة جوهانس أثبتت وجود علاقة تكامل مشترك ما بين النفقات العامة والنتائج المحلي الإجمالي ولم تثبت وجود علاقة تكامل مشترك ما بين النفقات العامة وكل من التضخم وسعر الصرف عليه سيتم استبعاد المتغيرين (معدلات التضخم وسعر الصرف) من اختبار انموذج متجه تصحيح الخطأ والاقتصار على توضيح العلاقة ما بين النفقات العامة والنتائج المحلي الإجمالي.

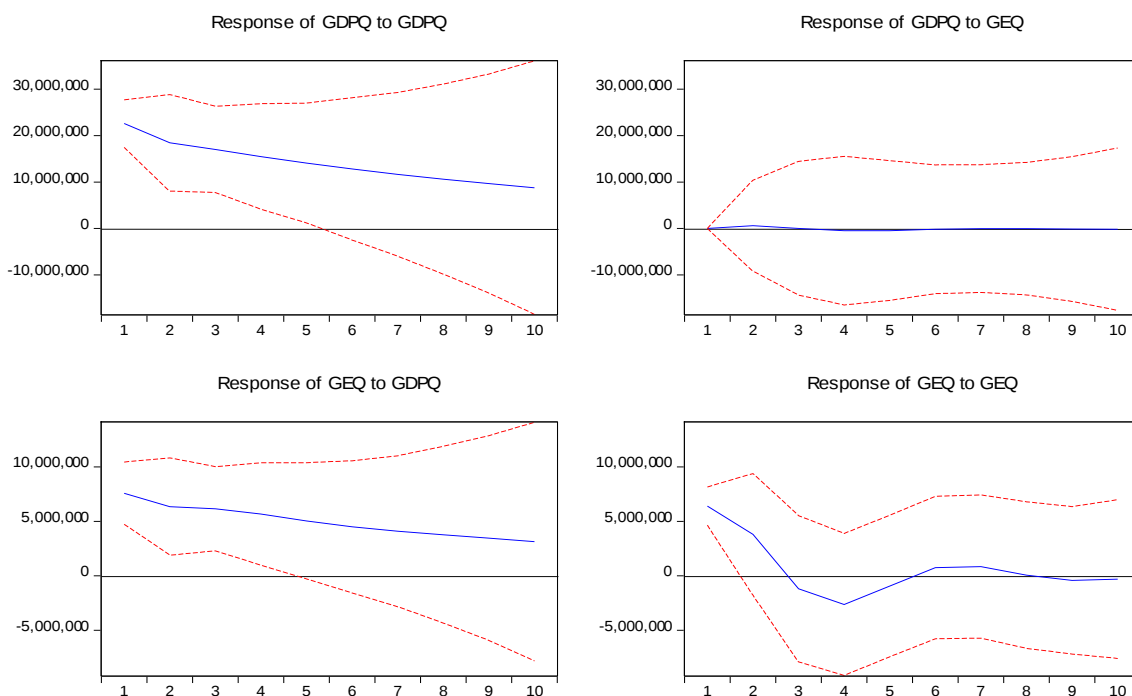
ثالثاً. نتائج اختبار انموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM): يبين لنا الجدول (6) نتائج اختبار انموذج متجه تصحيح الخطأ للمدى الطويل والمدى القصير، حيث توضح C(1) مدى وجود تأثير من المتغير المستقل الى المتغير التابع وتشير كل من C(2)، C(3)، C(4) الى مدى وجود هذه العلاقة في الاجل القصير. ويتبين من الجدول ان النموذج ككل غير معنوي من خلال قيمة (F) واحصاءه (F) الغير معنوية حيث بلغت (P=0.125)، وعلى الرغم من عدم معنوية النموذج ككل الا ان قيمة معامل متجه تصحيح الخطأ في الامد الطويل C(1) كانت سالبة (-0.811866) ومعنوية عند مستوى 5%، (P=0.0208) وهذا يدل على العلاقة التوازنية طويلة الاجل وتعكس عملية تكيف كبيرة ومقدارها (80%) من الاختلالات وعدم التوازن في المدة السابقة (t-1) ويتم تعديلها وتكييفها باتجاه التوازن في الفترة الحالية (t) بمعنى اي صدمة تحدث في الاجل القصير تتطلب وقت (1.2) سنة (1/0.81=1.2) للتعديل باتجاه التوازن في الاجل الطويل، ويمن تفسير سبب ذلك ان السياسة المالية هي السياسة الأكثر فعالية وهيمنة بسبب ازدياد العائدات النفطية. وبلغ معامل تحديد الارتباط R²(%19) والمرجح (%10) وهذا يعني ان المتغير المستقل ي (%10) من المتغير التابع وهي نسبة منخفضة.

الجدول (6): انموذج متجه تصحيح الخطأ

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.811866	0.329829	-2.461473	0.0208
C(2)	0.413983	0.293015	1.412840	0.1696
C(3)	-0.184039	0.127575	-1.442593	0.1611
C(4)	2861417.	1925470.	1.486088	0.1493
R-squared	0.194782	Mean dependent var		2653534.
Adjusted R-squared	0.101872	S.D. dependent var		10563813
S.E. of regression	10011282	Akaike info criterion		35.19989
Sum squared resid	2.61E+15	Schwarz criterion		35.38672
Log likelihood	-523.9983	Hannan-Quinn criter.		35.25966
F-statistic	2.096467	Durbin-Watson stat		1.936497
Prob(F-statistic)	0.125111			

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10. رابعاً. تحليل دوال الاستجابة المحفزة (Impulse Response Functions): بعد أن تبين وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي سنقوم بتقدير دالة الاستجابة المحفزة وفقاً لأنموذج تصحيح الخطأ ذو المتجه (Vecm)، حيث تعكس هذه الدالة الاستجابة في المتغير التابع لصدمة مقدارها وحدة واحدة من الانحراف المعياري لمتغير آخر.

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.



الشكل (1): دوال الاستجابة المحفزة للناتج المحلي الإجمالي في الإنفاق العام

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10.

وحسب تقديرات دالة الاستجابة والممتدة طول فترة الدراسة كما في الشكل (1) فإن استجابة الناتج المحلي الإجمالي عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الناتج المحلي الإجمالي ستكون إيجابية منذ الفترة الأولى ولكن بشكل متناقص وتستمر إلى نهاية المدة بصدمة إيجابية، بينما حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الإنفاق العام سوف لن يكون لها تأثير واضح في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يكون التأثير شبه مستقر حول المحور الأفقي دون أن يكون هناك تأثير موجب أو تأثير سالب.

بينما كانت استجابة الإنفاق العام لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الناتج المحلي الإجمالي كانت صدمة إيجابية منذ المدة الأولى ولكن بشكل متناقص ويستمر هذا التناقص إلى نهاية المدة وبمعدلات موجبة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً. الاستنتاجات: توصلت الدراسة من خلال جانبها العملي الى مجموعة من النتائج اهمها:

1. وجود علاقة تكامل مشترك واحد بين المتغيرات المدروسة سواء كان ذلك وفقاً لاختبار الأثر أو لاختبار القيمة العظمى حيث كانت القيمة المقدرة أكبر من القيمة الحرجة في الحالتين ($P=0.0098$) لاختبار الأثر و($P=0.0151$) بالنسبة لاختبار القيمة العظمى، وهذا يعني رفض فرضية العدم (H_0) والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك وقبول الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي أي وجود علاقة تكامل مشترك واحد فقط بين المتغيرين.
2. هناك علاقة معنوية طويلة الأجل بين صدمات النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي حسب نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM، إذ بلغت قيمة معامل متجه تصحيح الخطأ في الامد الطويل $C(1) (-0.811866)$ وهي سالبة ومعنوية، وهذا يدل على أن العلاقة التوازنية طويلة الأجل تعكس عملية تكيف كبيرة ومقدارها (80%)، أي أن الاختلالات وعدم التوازن في المدة السابقة ($t-1$) يتم تعديلها وتكييفها باتجاه التوازن في الفترة الحالية (t)، بمعنى أن أي صدمة تحدث في الأجل القصير تتطلب وقت (1.2) سنة ($1/0.81=1.2$) للتعديل باتجاه التوازن في الأجل الطويل، وهذا يتفق مع فرضية الدراسة.
3. توصلت الدراسة الى عدم وجود تأثير معنوي لصدمات النفقات العامة على معدل التضخم حسب اختبار جوهانسن جيسليوس، وهذا لا يتفق مع فرضية الدراسة.
4. توصلت الدراسة الى عدم وجود تأثير معنوي لصدمات النفقات العامة على معدل سعر الصرف حسب اختبار جوهانسن جيسليوس، وهذا لا يتفق مع فرضية الدراسة ايضاً.
5. اظهر اختبار دالة الاستجابة المحفزة أن استجابة الناتج المحلي الإجمالي عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الناتج المحلي الإجمالي ستكون إيجابية منذ الفترة الأولى ولكن بشكل متناقص ويستمر إلى نهاية المدة بصدمة إيجابية، بينما حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الإنفاق العام سوف لن يكون لها تأثير واضح في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يكون التأثير شبه مستقر حول المحور الأفقي دون أن يكون هناك تأثير موجب أو تأثير سالب، بينما كانت استجابة الإنفاق العام لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الناتج المحلي الإجمالي كانت صدمة إيجابية منذ المدة الأولى ولكن بشكل متناقص ويستمر هذا التناقص إلى نهاية المدة وبمعدلات موجبة.

ثانياً. التوصيات:

1. التنسيق بين عمل السياستين المالية والنقدية وعدم تعارضهما سيما عند حدوث صدمة موجبة والتي من شأنها إحداث تغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي يمكن أن تستثمر باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية.
2. استثمار الإيرادات النفطية الناجمة من ارتفاع أسعار النفط من خلال إنشاء صناديق سيادية تدعم من الفرق في أسعار النفط واستثمارها في تنمية المشاريع الاستثمارية والبنية التحتية لتهيئة المناخ الملائم لعمل القطاع الخاص، ومن ثم فرض الضرائب على المشاريع الخاصة لغرض تنويع الإيرادات وعدم الاعتماد على المورد النفطي فقط للحد من الصدمات السلبية التي قد تحدث نتيجة لانخفاض أسعار النفط
3. في ظل الزيادة الملحوظة في النفقات العامة التي أشرت خلال مدة الدراسة في العراق توصي الدراسة بتنويع هيكل الإنتاج لتفادي التأثير السلبي للصدمات على المتغيرات الاقتصادية الكلية لا سيما الناتج المحلي الإجمالي.
4. التوصية بالمزيد من الدراسات والبحوث من أجل الوصول إلى النتائج المرضية وإرشاد الحكومة في كيفية استغلال الموارد الاقتصادية وتوجيه زيادة النفقات العامة نحو تطوير القطاعات الإنتاجية الداعمة للنمو الاقتصادي.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. الكبيسي، محمد صالح، 2010، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة 1980-2005، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 58.
2. ناصر، عبد الله محمد، 2007، الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني، دمشق، اطروحة دكتوراه.
3. الجبوري، مهدي سهر، حسين، خضير عباس، 2019، تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية، الطبعة الأولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
4. بن يحيى، نسيم، 2016، طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمة الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها، مجلة الاقتصاد والتنمية، مختبر التنمية المحلية المستدامة، العدد (5)، جانفي.
5. البدراني، قيس حسن عواد، 2009، الاقتراض العام الخارجي وشروط مؤسسات التمويل الدولية، جامعة الموصل، مجلة الراافدين للحقوق، المجلد (11)، العدد (40).
6. ايوب، سميرة ابراهيم، 2006، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية قياسية، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر.
7. سلمان، محمد صالح، 2010، قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2005)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 16، العدد 58.
8. أوسيلفان، آرثر، ستيفن ج بيرز، 2014، الاقتصاد الكلي المبادئ الأساسية والتطبيقات والادوات، لبنان، ترجمة دار صائغ العالمية للنشر.
9. خضير، منعم احمد، عبد الله، عبد الله محمد، 2018، أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016)، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (3)، العدد (43).

10. المحميد، احمد عبد الكريم، الجراح، محمد بن عبد الله، 2010، مبدئ الاقتصاد الكلي مفاهيم واساسيات 102 قصد، المطبعة العامة، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية.
 11. علاوي، سيماء محسن، 2016، دور السياسة المالية في معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد(48).
 12. صالح، مظهر محمد، 2010، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، بغداد، بيت الحكمة.
 13. الغالبي، عبد الحسين جليل، 2017، سياسة سعر الصرف الاجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي.
 14. الداغر، محمود محمد، 2018، علم الاقتصاد الكلي نظريات وسياسات، دار السيسبان للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، بغداد، العراق.
 15. الوائلي، خضير عباس حسين، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011)، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2012.
 16. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2004-2019).
 17. السلطان، مهند بن عبد الملك، البكر، احمد بن بكر، دراسة وصفية، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي، مؤسسة النقد العربي السعودي، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، 2016.
- ثانياً. المصادر الاجنبية:**

1. Dario Caldara & Christophe Kamps, 2008, what are the effects of fiscal policy shocks, European central bank.
2. Valerie. A.Ramey, 2009, Identifying Government Spending Shocks; It is All in the Timing, NBER Working Paper.
3. Ramachandra, N. C., 1993, Control and management of government expenditure, a study of the government expenditure in Andhra Pradesh., Andhra University, India.
4. Min Shi & Jacobs Svensson, 2006, political budget cycles, do they differ across countries and why? University of Wisconsin, Madison, USA.